



Distr.  
LIMITED

A/C.1/34/L.52  
27 November 1979  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY

NOV 29 1979

UN LIBRARY COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
اللجنة الأولى  
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

باكستان ، بنغلاديش ، سرى لانكا ، كوسا ،  
الهند ، يوغوسلافيا : مشروع قرار

ان الجمعية العامة ،

ان تسلم بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن تعزيز وتوطيد دعائم السلم والأمن الدوليين على أساس الاحترام التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما مبدأ سيادة الدول وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ،

وان تشير الى أن من واجب الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن القسر العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو أى شكل آخر من أشكال القسر الموجه ضد سيادة أية دولة أو السيادة استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية ،

وان تلاحظ ان الهيمنة هي مظهر من مظاهر سياسة تنتهجها دولة أو مجموعة من الدول للتحكم في دول أو شعوب أو مناطق أخرى من العالم والسيطرة عليها واخضاعها سياسيا ، أو اقتصاديا ، أو أيديولوجيا ، أو عسكريا ،

وان ترى أيضا ان الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية بما فيها الصهيونية والفصل العنصري كلها قوى تسعى الى ادامة علاقات وامتيازات غير متكافئة اكتسبت بالقوة ومن ثم فانها تشكل مظاهر مختلفة لسياسة الهيمنة وممارستها ،

وان يقلقها ان الهيمنة المتبعة ، على الصعيد العالمي والصعيد الاقليمي على حد سواء ، في اطار سياسة تقسيم العالم الى كتلت أو من جانب دول منفردة ، تتجلى في استخدام القوة أو في التهديد باستخدامها وفي السيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ،

وان يقلقها أيضا أن سياسة الهيمنة تسعى الى الحد من حرية الدول في تقرير نظمها السياسية والسعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون عرقلة أو ارباب أو منغل ،

واقناعا منها بأن الهيمنة العالمية والاقليمية ، وبجميع أشكالها المختلفة ، تؤدي الى تهدد خطير للسلم والأمن الدوليين ،

وان ترى ان لجميع الشعوب رغبة مشتركة في مقاومة الهيمنة والمحافظة على سيادة جميع الدول واستقلالها الوطني ،

وان تنزع في اعتبارها أهمية والعامة اتاحة نالام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين ، نظام يكفل المساواة في الأمن لجميع الدول ، والتقدم والرخاء لجميع الشعوب ، عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - تدين سياسة الهيمنة بجميع مظاهرها بما في ذلك الهيمنة التي تجرى ممارستها على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي ، والمتبعة في اطار سياسة تقسيم العالم التي تكتلات أو من جانب دول منفردة ؛

٢ - تعلن انه لا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول ، تحت أية ظروف أو لأي سبب من الأسباب ، أن تتبع الهيمنة في العلاقات الدولية أو أن تلتصن مكانة يكون لها فيها السيادة سواءً في العالم أو في اي منطقة من مناطق العالم ؛

٣ - ترفض جميع أشكال السيادة أو الخضاع ، أو التدخل بجميع أنواعه وجميع أشكال الضغط ، الاقتصادي منه أو الأيديولوجي أو العسكري أو الثقافي ، في العلاقات الدولية ؛

٤ - تدين بعزم سياسات الضغط واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والعدوان المباشر أو غير المباشر ، والاحتلال والممارسة المتزايدة للتدخل بجميع أنواعه ، على نحو مكشوف أو مستتر ، في الشؤون الداخلية للدول ؛

٥ - تدين بعزم الامبرالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والمنصرية بما فيها الصهيونية وسائر أشكال العدوان ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ، وكذلك خلق مناطق نفوذ وتقسيم العالم الى تكتلات سياسية وعسكرية متخاصمة ؛

٦ - تطلب الى جميع الدول أن تتقيد بشدة ، في تصريف العلاقات الدولية ، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول ، وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم العدوان ، والتسوية السلمية للمنازعات والتعاون ، وكذلك حق الشعوب الواقعة تحت السيادة الاستعمارية والأجنبية في تقرير مصيرها ؛

٧ - تدعو الى انسحاب جميع قوى الاحتلال الى اقاليمها من أجل تمكين شعوب جميع الدول من تقرير وتصريف شؤونها ؛

٨ - تدعو كذلك الى الاحترام التام لحق جميع الدول في تقرير نظمها السياسية

والاجتماعية — الاقتصادية وفي انتهاج سياساتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من السياسات دون عرقلة ، أو تدخل ، أو ارهاب من الخارج ؛

- ٦ — تقرر الاستمرار في السعي الى اقامة نظام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل العالمية وفي صيانة السلم والأمن الدوليين ؛
- ١٠ — تقرر أيضا الاستمرار في السعي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل ضمان التحرر الاقتصادي والحرية لجميع الدول ، ولا سيما البلدان النامية .

-----